# محضر الاجتماع السابع عشر (عن بُعد)
# للجنة تنمية القدرات المؤسسية
# للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
# الثلاثاء الموافق ٢٠٢٠/١٠/٢٧م

# محضر الاجتماع السابع عشر (عن بعد)
# للجنة تنمية القدرات المؤسسية
# للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
# الثلاثاء الموافق ٢٠٢٠/١٠/٢٧م

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها السابع عشر عن بعد عبر منصة ( BlackBoard Collaborate) يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٠/١٠/٢٧م بناء على دعوة موجهة من الأمانة العامة للمنظمة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة الآتي ذكرهم:

| الاسم | المنصب | الصفة |
|---|---|---|
| جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان | | |
| الفاضل/ ناصر بن محمد الحوسني | مدير عام الرقابة على شركات الاستثمار والشركات التجارية | رئيس اللجنة |
| الفاضل/ سعيد بن سالم الحجري | مدير مركز التدريب | عضو |
| الفاضلة/ شيماء بنت زهران الهنائية | رئيسة قسم المنظمات الدولية | عضو |
| ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق | | |
| السيد /جميل جليل مرزة سلمان | خبير | نائب رئيس اللجنة |
| السيد / انمار كردي سعيد | رئيس أبحاث أقدم | عضو |
| الأمانة العامة للمنظمة العربية | | |
| السيد / المنجي الحمامي | المشرف العام للأمانة العامة | |
| السيد / فيصل ماني | عضو فريق المساندة بالأمانة العامة | مقرر اللجنة |
| السيد / سامي نويصر | عضو فريق المساندة بالأمانة العامة | |
| الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية | | |
| السيد / هاني حسن محمد | وكيل وزارة | عضو |
| السيد / محمد عيد مصطفى | رئيس قطاع | عضو |
| السيدة/ نشوة محمد مسعود الوحش | مدير عام المؤتمرات المحلية | عضو |
| السيد / بسام محمد ابراهيم | مدير عام | عضو |
| السيدة / شيماء عبدالرؤوف خالد | رئيس مجموعة مراجعة | عضو |

| الاسم | المنصب | الصفة |
|---|---|---|
| ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية | | |
| السيد / وليد عبد الرحمن الدباس | رئيس مراقبة | عضو |
| السيد / عطا الله السطول | رئيس قسم العلاقات العامة | عضو |
| ديوان المحاسبة بدولة الكويت | | |
| السيد / د. سعود غصاب الزمانان | مدير إدارة التدريب والعلاقات الدولية | عضو |
| السيد / هبه علي العوضي | مراقب علاقات دولية | عضو |
| ديوان المحاسبة بدولة قطر | | |
| السيدة / رنا ماضي الهاجري | مدير مركز التميز للتدريب والتطوير | عضو |
| السيدة / فاطمة إبراهيم البشري | أخصائي تعاون دولي | عضو |
| المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية | | |
| السيد /صلاح الدين المختوم | قاض مستشار ورئيس فرع | عضو |
| السيد / نبيل لغمام | قاض مستشار ورئيس فرع | عضو |
| ديوان الرقابة المالية والإدارية – دولة فلسطين | | |
| السيد / يوسف حنتش | رئيس وحدة التخطيط والتطوير وتنمية القدرات | عضو |
| السيدة / سمر دويكات | مدير دائرة التدريب | عضو |
| ديوان المحاسبة- الجمهورية اللبنانية | | |
| السيد / أفرام الخوري | مستشار وقاضٍ | عضو |
| السيد / عمر الدغيلي | رئيس مصلحة | عضو |

كما حضر الاجتماع السيد عبد الحكيم بالأزرق مدير البرامج بمبادرة تنمية الانتوساي.

وقد افتتح الاجتماع رئيس اللجنة الفاضل/ ناصر بن محمد الحوسني، مرحبا بأعضاء اللجنة ومثنيا على جهودهم المخلصة من أجل إنجاح عمل اللجنة متمنيا الصحة والسلامة للجميع، وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وانتهت إلى ما يلي:

## البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

بعد استعراض البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال، وعلى إثر الطلب الذي تقدم به السيد مدير البرامج بمبادرة تنمية الانتوساي في افتتاح الجلسة بتخصيص بعض الوقت له لتقديم لمحة حول برامج عمل المبادرة وحول التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات التعاون الحالية بين الآي دي آي والمنظمة العربية، تمّ الاتفاق على إدراج مداخلة السيد عبد الحكيم بالأزرق ضمن البند ٢٢ ما يستجدّ من أعمال،وإقرار جدول الأعمال وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: متابعة تنفيذ الخطة الاستثنائية للتدريب والبحث العلمي:

- متابعة إعادة برمجة الدورات التدريبية والورشات لسنة ٢٠٢٠ بما يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الجديدة للأجهزة الأعضاء بالعلاقة مع تداعيات أزمة كورونا.
- تنفيذ دورة تدريبية عن بعد حول موضوع "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث".

البند الثالث:تعديل قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة العربية.

البند الرابع: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة ٢٠١٩ (تذكير).

البند الخامس: النظر في إعداد مشروع خطة العمل التفصيلية لسنة ٢٠٢١ في مجال التدريب والبحث العلمي.

البند السادس:متابعة التقدم في الإعداد لتنفيذ ورشة العمل حول "التعامل مع المانحين" المزمع تنظيمها مع مبادرة تنمية الانتوساي(التعاون بين الانتوساي والمانحين).

البند السابع: متابعة تنفيذ خطة التعلم الالكتروني:

- متابعة تنفيذ الدورات التدريبية التي عبّرت الأجهزة في كل من مصر والسعودية والبحرين عن استعدادها لتقديمها عبر تقنية التعلم الإلكتروني.
- النظر في المراحل التي تمت في إطار خطة المنظمة في مجال التعلم الالكتروني.

البند الثامن: اقتراح لجنة تقويم البحوث الخاصة بالمسابقة الثالثة عشرة في مجال البحث العلمي.

البند التاسع: متابعة تنفيذ مقترح يتعلّق بخلق مجموعات تفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك.

البند العاشر: النظر في المراحل التي تمت بخصوص إنجاز مهمة الرقابة التعاونية وعرض التقرير التشاركي للمهمة.

البند الحادي عشر: متابعة التقدم في تنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية

البند الثاني عشر : عرض ودراسة تصور حول إعداد وتطوير قاعدة بيانات خاصة بمجالات تنمية القدرات، وذلك في إطار تفعيل توصيات التقرير الموحد للتقييم -إطار قياس الأداء.

البند الثالث عشر: عرض أهمّ المحاور الفنية موضوع اهتمام لجنة تنمية القدرات الانتوساي، والتي تمّ التداول في شأنها في اجتماع ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

**البند الرابع عشر:عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة (تذكير).**

**البند الخامس عشر: إعداد خطة اللجنة للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بـــ:-**

أ. إعادة النظر في البرامج الموضوعة واقتراح بدائل لها عند الاقتضاء.
ب. إعادة جدولة البرامج التي لم يتم تحقيقها أو تم تحقيقها بنسب ضعيفة حسب المدد الزمنية المتبقية.
ت. إعادة النظر في المؤشرات التفصيلية المقترحة وإقرارها أو استبدالها بمؤشرات أكثر دقة وقابلة للقياس.
ث. النظر في تمويل خطة اللجنة.
ج. إعداد الخطة التشغيلية للجنة لعام ٢٠٢٠

**البند السادس عشر:متابعة تعديل اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة.**

**البند السابع عشر: عرض نتائج فريق مهمة تقييم مهنية المنظمة**

**البند الثامن عشر: ضبط القائمة الاسمية النهائية لتشكيل الفريق الاقليمي لضمان الجودة.**

**البند التاسع عشر: إبداء الرأي حول الدليل المحاسبي للمنظمة.**

**البند العشرون: النظر في مذكرة مفاهيم تقرير أداء الأجهزة.**

**البند الواحد والعشرون: انتخاب نائب لرئيس اللجنة (تذكير)**

**البند الثاني والعشرون : ما يستجد من أعمال**

**البند الثالث والعشرون:تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.**

**تمّ إقرار جدول الأعمال على النحو المذكور والمصادقة عليه.**

## البند الثاني: متابعة تنفيذ الخطة الاستثنائية للتدريب والبحث العلمي

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه عدد ٦١ عن بعد - بالمراسلة - في قراره ٢٠٢٠/٢٩٨ الخطة الاستثنائية للجنة تنمية القدرات المؤسسية التي نصت فيما يتعلق بنشاط التدريب على تأجيل اللقاءات العلمية والدورات التدريبية التي كانت مبرمجة حضوريا خلال العام الجاري والنظر في إعادة جدولتها وفقا لتطور الأوضاع ذات الصلة بجائحة كورونا ومخاطبة الأجهزة التي كان من المخطط أن تنفذ تلك البرامج لبحث تنفيذها عن بعد ( التعلم الالكتروني ) إن سمحت لها إمكانياتها بذلك، وتقوم لجنة تنمية القدرات بمتابعة ذلك خلال اجتماعها القادم.

وتنفيذا لهذا القرار، خاطبت الأمانة العامة الأجهزة التي سبق أن عبرت عن رغبتها في استضافة اللقاءات المدرجة ضمن برنامج عمل المنظمة لسنة ٢٠٢٠ وطلبت إليها النظر في مدى إمكانية تنظيم هذه اللقاءات عن بعد.

وقد وافق كل من:

١- مجلس المحاسبة الجزائري على تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع "تقييم السياسات العمومية (GUID ٩٠٢٠) خلال النصف الأول من شهر ديسمبر ٢٠٢٠، مع موفاة الأمانة العامة بالمادة العلمية لاحقا.

٢- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان على تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع " تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية " خلال الربع الأول من سنة ٢٠٢١.

٣- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية على تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على أهداف التنمية المستدامة " خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠، مع موافاة الأمانة العامة بالمادة العلمية لاحقا.

٤- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية على تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع " مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي"، على أن يوافي الأمانة العامة لاحقا بتاريخ انعقاد اللقاء وبالمادة العلمية .

٥- ديوان المراجعة العامة بجمهورية السودان على تنفيذ اللقاء العلمي حول " البيانات الضخمة" (Big DATA) والأمانة العامة بصدد التنسيق مع الجهاز المستضيف حول تنفيذ هذا اللقاء.

**أثنت اللجنة على جميع الأجهزة المعنيّة مبادرتها بالموافقة على تحويل اللقاءات العلمية والتدريبية المدرجة ضمن خطة التدريب لسنة ٢٠٢٠ والتي سبق وأن عبّرت عن رغبتها في استضافتها حضوريا إلى لقاءات عن بعد باعتماد تقنيات التعلم الالكتروني وأوصت بأن يتمّ الانتهاء من عقد هذه اللقاءات مع نهاية الربع الأوّل من سنة ٢٠٢١.**

**وبخصوص النقطة الثانية من هذا البند، والمتعلقة بمتابعة تنفيذ دورة تدريبية عن بعد حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث" والتي سبق للدّيوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية تنفيذها حضوريا خلال العام ٢٠١٩ أوصت اللجنة الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع الجهاز السعودي للنظر في مدى استعداده لتحويل تلك الدورة إلى دورة تعلم إلكتروني وتحديد موعد لتنفيذها.**

## البند الثالث: تعديل قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة العربية

اعتمدت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة منذ الاجتماع السادس للمجلس التنفيذي المنعقد في ديسمبر ١٩٨٦، القواعد العلمية التدريبية التي تم تعديلها في عدة مناسبات. وتماشيا مع تطور المنظمة وتعدد أنشطتها وتنوعها وبالنظر إلى قرار المنظمة في مخططها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ الاستفادة من مزايا التعلم الالكتروني فإنّ الوضعية تستدعي تعديل القواعد التنظيمية لتأخذ في الاعتبار هذا الصنف من التدريب بما يضمن فعاليتها ونجاعتها.

وفي هذا السياق أعدت الأمانة العامة للمنظمة نموذجا من خطة تفصيلية لهذا الصنف من التدريب ، عرضته على أعضاء اللجنة لدراسته واعتماده في تنفيذ الدورات التدريبية بعد ادخال التعديلات التي تراها مناسبة في شأنه.

ومن ناحية أخرى و في إطار التشجيع على الاستفادة من الخبرات المتواجدة خارج الجهاز المستضيف لتنفيذ الدورات التدريبية والعلمية تعرض الأمانة العامة مذكرة تقترح فيها تعديل مكافآت المحاضرين الذين يستقدمهم الجهاز المستضيف للقاء تدريبي أو علمي من خارج بلاده.

أوصت اللجنة بترك الفرصة لأعضائها لدراسة نموذج البطاقة الوصفية لدورة تعلّم إلكتروني المقترح من قبل الأمانة العامة وموافاتها بمقترحاتها ومرئياتها كتابيا حوله.
أما بخصوص مقترح تعديل مكافآت المحاضرين الذين يستقدمهم الجهاز المستضيف من خارج بلاده فقد أوصت اللّجنة بتعميم مذكّرة المقترح على كافة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية لأخذ رأيها حولها.

## البند الرابع: النظر في نتائج تنفيذ اللقاءات التي نظمت خلال سنة ٢٠١٩ (تذكير)

تضمّن برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب لسنة ٢٠١٩ الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة تنظيم اللقاءات التالية:

١- اللقاء التدريبي حول موضوع "فحص نظم الرقابة الداخلية وفقا لمعايير الانتوساي"
٢- اللقاء التدريبي حول موضوع "دور الاجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث
٣- " اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على البعثات الدبلوماسية في الخارج
٤- " برنامج تدريبي وفقا لمنهجية الـ IDIحول موضوع "رقابة الجودة على الاعمال الرقابية "
٥- اللقاء العلمي حول موضوع "تقارير الاجهزة العليا للرقابة ودروها في رفع كفاءة الجهاز المالي للدولة"

وقد قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الأجهزة المستضيفة لإعداد وتنفيذ هذه اللقاءات وتم إعداد تقارير في شأنها تم عرضها على أعضاء اللجنة في الاجتماع ١٥ للجنة التي أوصت بعد دراستها بما يلي:

**ـ تفادي مراجعة المادة من قبل نفس الفريق الذي أعدها**
**ـ دعوة الأجهزة الاعضاء للالتزام بالشروط خاصة تلك المتعلقة بخبرات المشاركين**
**ـ الطلب من المشاركين صياغة توصيات قابلة للتنفيذ.**

**بالإضافة الى ذلك أقرت اللجنة التوصيات المعروضة عليها واقترحت عرضها على المجلس التنفيذي لاعتمادها.**

**وحيث سبق للجنة في اجتماعها الخامس عشر بمسقط التداول حول هذا البند وأعيد عرضه في هذا الاجتماع فقط على سبيل التذكير، فقد أقرّت توصياتها السابقة في هذا الخصوص (مرفق ١).**

## البند الخامس: النظر في إعداد مشروع خطة العمل التفصيلية لسنة ٢٠٢١ في مجال التدريب والبحث العلمي

أقرت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة عشر المنعقدة في دولة قطر عام ٢٠١٩، ضمن قرارها رقم ٢٠١٩/٥٤، برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات الثلاث ٢٠٢٠-٢٠٢٢.
وقد تضمن برنامج سنة ٢٠٢١ المواضيع التالية:

- لقاء علمي حول تحليل وتقييم الحساب الختامي للدولة.
- الرقابة على الدين العام.
- رقابة الجودة على الأعمال الرقابية .
- المحاسبة الحكومية المبنية على أساس الاستحقاق على ضوء المعايير الدولية (IPSAS).
- تدقيق الجهات التي تحصل على دعم مالي من الدولة .

ونظرا للطارئ الذي استجد وهو انتشار جائحة كورونا وحيلولتها دون تطبيق برنامج عمل المنظمة لسنة ٢٠٢٠ حضوريا وتنفيذه عن بعد، فقد عُرض على اللجنة أن تبدي رأيها في مسألة صياغة تنفيذ الدورات المبرمجة لعام ٢٠٢١، هل ستكون حضوريا أم عن بعد، في كل اللقاءات أم في جزء منها، وذلك قصد إعداد الخطط التفصيلية المناسبة في شأنها.

**أوصت اللّجنة بالنسبة إلى اللقاءات التي سيتمّ برمجتها خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ أن يتمّ تنفيذها عن بعد مع إمكانية العودة إلى التدريب الحضوري بعد ذلك حسب تطور الأوضاع الصحية والحالة الوبائية، مع ترك المجال للأجهزة المستضيفة لاختيار ما تراه مناسبا لها في هذا الخصوص.**

## البند السادس: متابعة التقدم في الإعداد لتنفيذ ورشة العمل حول" التعامل مع المانحين " المزمع تنظيمها مع مبادرة تنمية الانتوساي(التعاون بين الانتوساي والمانحين)

أعربت عدّة أجهزة عربية عن الرغبة في الانتفاع بتدريب حول موضوع التعامل مع المانحين، كما تبين من المشاريع المبرمجة في إطار المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية ٢٠١٨-٢٠٢٢ الحاجة إلى توفير موارد إضافية لتمويل تنفيذها باللجوء الى مصادر مختلفة من بينها المانحين. وفي هذا الإطار نسقت الأمانة العامة مع مبادرة تنمية الانتوساي لتنظيم ورشة عمل خلال شهر أبريل ٢٠٢٠ موجهة للأجهزة الأعضاء وللأمانة العامة للمنظمة و تهدف اكساب المشاركين المهارات اللازمة للتعامل مع المانحين.

وخلال الاجتماع ١٥ للجنة وبعد اطّلاعها على مذكرة المفاهيم ومناقشتها أوصت اللجنة بعرضها على المجلس التنفيذي للمنظمة لاعتمادها، لكن الظروف الطارئة وتواصل انتشار جائحة كوفيد ١٩ المستجد، حال دون عرض هذه التوصية على المجلس وكذلك تنفيذ هذه الورشة حضوريا. لذلك قامت الأمانة العامة للمنظمة بالتنسيق مع مبادرة تنمية الانتوساي حول إمكانية تنفيذها عن بعد، فتمّ الاتفاق على أن يقع تنظيم هذه الورشة خلال الفترة الممتدة من ٧ إلى ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ باستعمال تقنية الفيديو (Blackboard).

**وبعد أن اطلعت اللجنة عن المستجدات بخصوص ورشة العمل حول "التعامل مع المانحين" وافقت اللّجنة واعتمدت مقترح الأمانة العامة في تنفيذ الورشة عن بعد عبر تقنية التعلم الإلكتروني وتعديل مذكرة المفاهيم على ضوء ذلك (مرفق ٢).**

## البند السابع: متابعة تنفيذ خطة التعلم الالكتروني

في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي ٢٠١٩/٢٤٦ م.ت ٥٧ النقطة ١٢ والقرار ٢٠١٩/٢٨٠ م.ت ٥٨ النقطة ١٣ المندرجين في إطار خطة المنظمة في إرساء منظومة التعلم الالكتروني. سبق للّجنة في اجتماعها ١٥ أن أوصت بإقرار نتائج الاستبيان وتعديل مذكرة المفاهيم حول خطة المنظمة في مجال التعلم الالكتروني(مرفق٣) في خصوص اختيار الأجهزة المكلفة بإعداد المادة العلمية وتقديمها، وذلك بمخاطبة الأجهزة التي أبدت استعدادها لإعداد المادة العلمية للتعلم الالكتروني ولديها الموارد البشرية لتنفيذها وهي **الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية** حول موضوع المعايير الرقابية للانتوساي (رقابة الالتزام)، **والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية** حول موضوع رقابة الأداء و**ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين** حول موضوع الرقابة على أساس المخاطر، التخطيط للمهام الرقابية على أساس تقييم المخاطر. ومن ثمّ عرض مرئيات هذه الأجهزة على اللجنة بالتمرير لتحديد الخطة في صيغتها النهائية و عرضها على المجلس التنفيذي للمنظمة لاعتمادها. كما اوصت اللجنة خلال الاجتماع ١٦ الاستثنائي الإسراع في إرساء منصة التعلم الالكتروني للمنظمة.

وتبعا لهذه التوصيات تولت الأمانة العامة في مرحلة لاحقة مراسلة الأجهزة المعنيّة ودعوتها لإعداد المادة التدريبية عن بعد، وتلقت إجابة كلّ من **ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين** الذي انتهى من إعداد المادة العلمية بخصوص محور "الرقابة المبنية على المخاطر" **والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية** الذي أحال الجزء الأول من المادة العلمية حول موضوع المعايير الرقابية للانتوساي (رقابة الالتزام) الى الأمانة العامة وكلاهما يتوفّر لديهما أخصائيي تعلم إلكتروني معتمدين لدى مبادرة تنمية الانتوساي.

كما تمّ في شهر سبتمبر ٢٠٢٠ إمضاء اتفاقية تعاون بين المنظمة و مبادرة الانتوساي للتنمية سيتم بمقتضاها دعم المنظمة في وضع منظومة التعلم الخاصة بها والتي تعتمد على تقنية (Moodle) مع توفير الدعم التقني وتركيز المنظومة على منصة مبادرة تنمية الانتوساي في مرحلة أولى.

**صادقت اللجنة على المراحل التي تم تنفيذها من خطة المنظمة للتعلم الالكتروني بالإضافة الى توصيات الاجتماع ١٥.**

## البند الثامن: اقتراح لجنة تقويم البحوث الخاصة بالمسابقة الثالثة عشرة في مجال البحث العلمي

اطلعت لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الخامس عشر المنعقد بسلطنة عمان على الإجابات الواردة على الأمانة العامة من الأجهزة الأعضاء في كل من ليبيا ومصر وفلسطين والعراق والمتضمنة رغبتها في الانضمام إلى عضوية لجنة تقويم البحوث الخاصة بالمسابقة الثالثة عشرة للبحث العلمي. وأوصت اللجنة الأمانة العامة بإعادة مخاطبة الأجهزة الأعضاء لاستكمال النصاب القانوني وعرض النتائج على أعضاء اللجنة بالتمرير لضبط القائمة النهائية للجنة التقويم تمهيدا لاعتمادها من قبل المجلس التنفيذي.

كما اطلعت اللجنة خلال هذا الاجتماع على مذكرة مشروع الاعلان المتعلق بهذه المسابقة بعد ادخال التعديلات التالية عليه والتي اوصت بها لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها الخامس عشر.

١ ـ اضافة المواضيع الثلاثة المقترحة من اللجنة ضمن خطتها الاستثنائية والتي اعتمدها المجلس التنفيذي وضمنت ضمن محضر اجتماعه عدد ٦١ .

٢ ـ تعديل البند ـ ٥ ـ بحذف الشرط المتعلق بسنوات الخبرة المحددة للمشاركين في المسابقة بغرض إتاحة أكبر شريحة ممكنة للتنافس بالمسابقة.

٣ ـ تعديل البند ـ ٩ ـ بحيث يكون " ألا تقل عدد كلمات البحث عن ٧,٥٠٠ كلمة ولا تزيد عن ٢٥,٠٠٠ كلمة وأن يكون حجم الصفحة (A٤) والخط المستخدم (simplified Arabic بنط ١٤).

**وقد أوصت اللّجنة بإقرار تشكيل لجنة البحوث التي تتكوّن من ٦ أعضاء زائد واحد، وباعتماد مشروع الإعلان عن تنظيم مسابقة البحث العلمي في مجال الرقابة بعد التمديد في أجل إرسال الأبحاث حتى نهاية أغسطس ٢٠٢١ بدلاً من نهاية يونيو ٢٠٢١، وأيضا تصحيح الخطأ الوارد بقسيمة الاشتراك بالفقرة ٧ من القسم الأول حيث كتب المسابقة الثانية عشرة عوضا عن المسابقة الثالثة عشرة.**

## البند التاسع: متابعة تنفيذ مقترح يتعلّق بخلق مجموعات تفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك

اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم ٢٠٢٠/٢٩٥ م.ت. ٦٠ الذي اتخذه في اجتماعه غير العادي المنعقد عن بعد بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٢٠ محاور الخطة الاستثنائية المقترحة من الأمانة العامة، وطلب منها تعميمها على الأجهزة الأعضاء بهدف إبداء رأيها فيها وتقديم مقترحاتها وملاحظاتها حول كل محور من محاور الخطة.

وحيث وافقت اللّجنة على مقترح ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بإحالة النقطة المتعلقة بخلق مجموعات تفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك إلى المحور الثاني من الخطة الاستثنائية مع التأكيد على أنّ المجال يخصّ بدرجة أولى لجنة المعايير الرقابية والمهنية، حيث تعلّق المحور الثاني بإعداد أدلة وأوراق عمل قصد مساعدة الأجهزة الأعضاء على تطويع صيغ ممارستها للرقابة الميدانية أو الرقابة عن بعد بالعلاقة مع تداعيات أزمة كورونا.

غير أنّ آليات إحداث أو خلق مجموعات التفكير لم يتم التطرق إليها، وبالتالي عرض على اللّجنة تقديم مقترحات تساعد على إنشاء مجموعات التفكير واقعيا على أن تتولّى تلك المجموعات رفع مخرجات عملها إلى لجنة المعايير الرقابية والمهنية كما ورد بمقترح اللجنة في اجتماعها السابق، خاصة وأنّ لجنة المعايير الرقابية والمهنية ترى أنّ الظرف الاستثنائي لا يستدعي إحداث مثل هذه المجموعات.

**وبعد النقاش والتداول حيث رأى بعض الأعضاء أنّ الموضوع يظل من صلاحيات لجنة المعايير، بينما أكّد البعض الآخر على أهمّية إحداث مجموعات التفكير، أوصت اللجنة بمتابعة تنفيذ المقترح وذلك بتفويض الأمانة العامة لمخاطبة كافة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة لرصد مدى رغبتها في المشاركة في مجموعات التفكير وتحديد المواضيع والصيغ التي ستعمل وفقها، وتقديم آرائها ومبادراتها.**

## البند العاشر: النظر في المراحل التي تمت بخصوص إنجاز مهمة الرقابة التعاونية وعرض التقرير التشاركي للمهمة

تفعيلا للتوصية المقدمة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية حول مشروع رقابة تعاونية تتعلّق "بالتدقيق على أداء المشاريع التنموية" والتي كان قد اقترحها ديوان المحاسبة الكويتي واعتمدها المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي ٢٨ و٢٩ مارس٢٠١٧، تمّ تنفيذ مهمة رقابة تعاونية تعلّقت **"بتقييم أداء الجهات ذات العلاقة بإدارة النفايات الصلبة"** وانتهت إلى إعداد التقرير النهائي التشاركي في موفى شهر أبريل ٢٠٢٠ وذلك بمشاركة أربعة أجهزة أعضاء بالمنظمة وهي كلّ من **ديوان المحاسبة بدولة الكويت، وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، وديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين، وديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان،**

وبعد أن تمّ استعراض أهم المراحل التي مرّ بها تنفيذ مهمة الرقابة التعاونية وإطلاع أعضاء لجنة تنمية القدرات المؤسسية على آخر المستجدات المتعلقة بهذا الموضوع، وعرض التقرير التشاركي لتلك المهمّة وأهم الدروس المستفادة التي سيتّم تقاسمها مع مجتمع الانتوساي.

**اعتمدت اللجنة نتائج المراحل التي تم تنفيذها في إطار مهمة الرقابة التعاونية وأوصت بتقاسم الدروس المستفادة من تلك المهمّة مع لجنة تنمية القدرات للإنتوساي ومع مجتمع الانتوساي بصفة عامة بعد عرض التقرير على المجلس التّنفيذي ومصادقته عليه.**

## البند الحادي عشر: متابعة التقدم في تنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٩/٢٨٠ النقطة ١٢ في اجتماعه ٥٨ الذي عقد بدولة قطر يومي ١٠ و١١ نوفمبر ٢٠١٩ والذي نص على الموافقة على مقترح لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة بتنفيذ لقاء علمي ضمن برنامج عمل المنظمة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ ومهمة رقابة تعاونية أو تشاركية حول الصناعات الاستخراجية تمّ التنسيق مع الأجهزة العربية الأعضاء في فريق عمل الانتوساي للصناعات الاستخراجية واختيار "تقييم وجمع الايرادات في مجال الصناعات الاستخراجية" كموضوع لهذه المهمّة. وسبق للأمانة العامة أن عرضت خلال الاجتماع ١٥ للجنة مذكرة مفاهيم تتعلق بتنظيم ورشة عمل حول الصناعات الاستخراجية تليها مهمة رقابة تعاونية، واقترحت اختيار من سيضطلع من بين أعضاء اللجنة بمهام الإشراف والتنسيق والمتابعة لمهمة الرقابة التعاونية.

وبعد دراسة مذكرة المفاهيم أوصت اللجنة في اجتماعها ١٥ بعرض المذكرة على المجلس التنفيذي لاعتمادها (مرفق٤). وأمام عدم ترشح أي من الأجهزة الأعضاء باللجنة للاضطلاع بمهام الإعداد والإشراف والتنسيق ومتابعة مهمة الرقابة التعاونية أوصت اللجنة بأن يتم مخاطبة الأجهزة الأعضاء

في منظمة الارابوساي الراغبة في الإشراف والتنسيق والمتابعة لمهمة الرقابة التعاونية وإعلامها بالتمرير بنتائج ذلك لاتخاذ ما تراه مناسبا.

وتولت الأمانة العامة في الاجتماع عدد ١٧ للّجنة عرض المستجدات بخصوص تنفيذ الخطة حيث تمّ الإعلام بتوصلها بأربعة ردود حول المشاركة في الرقابة التعاونية في مجال الصناعات الاستخراجية تضمّنت موافقة ديوان المحاسبة الكويتي على المشاركة مع فسح المجال لبقية الأجهزة لتولّي مهام الإشراف والتنسيق والمتابعة واعتذار كل من الجهاز القطري والأردني والمصري.

وبخصوص الدورة التدريبية فقد مدّ فريق عمل الانتوساي للصناعات الاستخراجية المنظمة بخبيرين من الجهازين الأعضاء في كل من مصر ومن السودان ووضعهما على ذمة المنظمة لتنفيذ الدورة التدريبية. وقد تمّ الشروع في إعداد المادة العلمية التي من المتوقع الانتهاء منها قبل موفى ٢٠٢٠.

ونظرا للوضع المستجد واستحالة تنفيذ الدورة حضوريا في الآجال المحددة اقترحت الأمانة العامة النظر في إمكانية تغيير الدورة إلى دورة تعلم عن بعد أو سلسلة ويبينارات وفقا لإمكانات التدريب المتاحة.

كما انتهى ديوان المحاسبة بدولة قطر مشكورا من ترجمة "دليل الاعتبارات الخاصة بالرقابة على الصناعات الاستخراجية" الصادر عن منظمة الأفروساي الناطقة بالانجليزية، وتمّ نشره بموقع المنظمة وموقع فريق عمل الانتوساي للصناعات الاستخراجية.

**وبعد إحاطتها بجميع المستجدات المتعلقة بالتقدم في تنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية أوصت اللّجنة بما يلي:**

- **المصادقة على المراحل والأنشطة المعروضة على اللّجنة بما فيها مذكرة المفاهيم التي سبق لها اعتمادها في اجتماعها الخامس عشر.**
- **الموافقة على تحويل الدورة التدريبية إلى دورة تعلّم عن بعد باستعمال تقنية التعلم الإلكتروني أو سلسلة ويبينارات حسب الإمكانيات المتاحة.**
- **تفويض الأمانة العامة بمواصلة الاتصال ببقية الأجهزة العربية وخاصة منها الأعضاء بفريق عمل الانتوساي للصناعات الاستخراجية للمشاركة في مهمّة الرقابة التعاونية وتولّي مهام التنسيق والإعداد والإشراف والمتابعة.**

## البند الثاني عشر : عرض ودراسة تصور حول إعداد وتطوير قاعدة بيانات خاصة بمجالات تنمية القدرات، وذلك في إطار تفعيل توصيات التقرير الموحد للتقييم -إطار قياس الأداء

نصت الفقرة ١٣ من القرار رقم ٢٠١٨/٢٤٩ الذي اتخذه المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين المنعقد بتونس يومي ٢٨ و٢٠١٨/٣/٢٩ على الموافقة على مقترح لجنة تنمية القدرات المؤسسية بتأجيل النظر في إحداث قاعدة بيانات تخص المجالات المتعلقة بتنمية القدرات.

وحرصا على إعداد قاعدة البيانات المتعلقة بالخبراء وضبط مجالات الخبرة ذات الأولوية وتنفيذا للخطة التشغيلية للمنظمة لسنة ٢٠١٩ "الأولوية الشاملة رقم ٥"، رأت الأمانة العامة إعادة عرض الموضوع على لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها الرابع عشر، مقترحة في هذا الخصوص تعيين فريق عمل من بين أعضائها يتولى القيام بما يلي:

١. تحديد مفهوم الخبير ومجالات الخبرة المعنية.
٢. ضبط الشروط والمواصفات والمعايير التي على ضوئها يتمّ تصنيف الخبراء.
٣. وضع مقاييس وضوابط واضحة لإدراج "الخبراء" بقاعدة البيانات التي سيتمّ نشرها على موقع الواب الخاص بالمنظمة.

وكانت الأمانة العامة قد تولت خلال الاجتماع ١٢ للجنة تنمية القدرات تقديم مذكرة تتعلق بتحديد مكونات قاعدة البيانات وضبط مجالات الخبرة، كما طلبت اللجنة في اجتماعها الخامس عشر المنعقد بمسقط في فيفري ٢٠٢٠ عند عرض نتائج عمل فريق مهمة تقييم مهنية المنظمة من ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية إعداد تصور بشأن ما ورد بالتقرير حول إعداد وتطوير قاعدة بيانات خاصة بمجالات تنمية القدرات لعرضه على اللجنة.

**أوصت اللجنة بفسح المجال لأعضائها للإطلاع على المقترحين المقدّمين من كلّ من ممثل الجهاز المصري والأمانة العامة بشأن إحداث قاعدة بيانات خاصة بمجالات تنمية القدرات وإبداء رأيهم ومقترحاتهم بشأنهما، وتشكيل فريق يضمّ كل من الأستاذ هاني حسن والأستاذة/ نشوة الوحش من الجهاز المصري والأستاذ يوسف حنتش من الجهاز الفلسطيني والأستاذ فيصل ماني عن الأمانة العامة لتلقي مقترحات وآراء الأعضاء وإعداد مقترح موحّد ومتكامل حول الموضوع يعرض على اللجنة في اجتماعها القادم.**

## البند الثالث عشر: عرض أهمّ المحاور الفنية موضوع اهتمام لجنة تنمية القدرات للانتوساي في اجتماعها الذي عقد في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠

عقدت لجنة تنمية القدرات للانتوساي اجتماعها السنوي عن بعد وذلك يوم ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ وحضر هذا الاجتماع عن المنظمة العربية ممثل عن الجهاز رئيس لجنة تنمية القدرات للمنظمة العربية وممثل عن الأمانة العامة. وفي ما يلي عرض لأهم المحاور الفنية التي تمّ التطرق إليها:

- التدقيق في سياقات معقدة وصعبة
- الرقابة التعاونية (Cooperative audits)
- تدفق أعمال الانتوساي بشأن الأدلة والأوراق العرضية
- مشروع IntoSAINT (التقييم الذاتي للنزاهة)
- رقابة النظير (Peer reviews)
- التعاون بين النظراء (Peer-to-peer cooperation)

- المنتدى الإقليمي لتنمية القدرات
- حوكمة الأجهزة العليا للرقابة وفق إطار قياس الأداء (SAI - PMF)
- مهنية وحرفية مدققي الإنتوساي

**بعد أن اطلعت اللجنة على المحاور الفنية موضوع اهتمام لجنة تنمية القدرات بالانتوساي، أوصت اللّجنة بأن يتولّى أعضاءها تقديم تصور للسبل التي من شأنها أن تساعد على بلوغ تقديم مشاركة ومساهمة فعالة من قبل المنظمة العربية والأجهزة الأعضاء فيها في تقاسم تجاربها وخبراتها ومعارفها في مجال المحاور المشار إليها.**

## البند الرابع عشر: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة ٢٠١٩ (تذكير)

حيث سبق التداول حول هذا البند في اجتماع اللجنة الخامس عشر بسلطنة عمان وأعيد عرضه في هذا الاجتماع لمجرّد التذكير، فإنّ اللجنة اعتمدت نفس توصيتها السابقة حول هذا البند والمتمثّلة في:

**أوصت اللجنة بعرض موقف متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية للعام ٢٠١٩ على المجلس التنفيذي لاعتماده (مرفقين ٥ و٦).**

## البند الخامس عشر: إعداد خطة اللجنة للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ والخطة التشغيلية لعام ٢٠٢٠

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والخمسين القرار ٢٠١٩/٢٦٧ والذي تضمن توزيع الأولويات على هياكل المنظمة وأوصى بأن تتولى كل لجنة وكذلك الأمانة العامة مسؤولية تنفيذ الأولوية التي أُسندت إليها مع التنسيق بين مختلف اللجان كلما استدعى الأمر ذلك وتوزيع الأولويات الفرعية على كامل فترة المخطط الاستراتيجي وتفصيلها حسب الأنشطة بالنسبة لسنة ٢٠١٩ والسنوات اللاحقة مع تحديد التكاليف المتعلقة بكلّ نشاط.

وأمام الوضع المستجد تمّ إعداد خطة استثنائية لمساندة الأجهزة في مجابهتها لهذا الوضع كما شهدت الخطة التشغيلية للّجنة لعام ٢٠٢٠ صعوبات في التنفيذ. وتبعا لذلك تمّ اقتراح:

- إعادة النظر في البرامج الموضوعة واقتراح بدائل لها عند الاقتضاء
- إعادة جدولة البرامج التي لم يتم تحقيقها أو تم تحقيقها بنسب ضعيفة حسب المدد الزمنية المتبقية
- إعادة النظر في المؤشرات التفصيلية المقترحة وإقرارها أو استبدالها بمؤشرات أكثر دقة وقابلة للقياس
- النظر في تحديث الخطة التشغيلية للجنة لعام ٢٠٢٠

- النظر في تمويل خطة اللجنة.

وعرضت الأمانة العامة الأنشطة المبرمجة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية ٢٠٢٠-٢٠٢٢ والمطلوب البحث عن تمويل لتنفيذها وهي كالتالي:

| الأنشطة | المشروع رقـــم | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | التكلفة الإجمالية لكل نشاط بالدولار الأمريكي |
|---|---|---|---|---|
| ١- ورشة عمل حول "إعداد وتطبيق استراتيجية التواصل مع أصحاب المصالح في الأجهزة الرقابية". ( ٣ أيام) | ١,٢,٢ | ✓ | | ٢٠,٢٦٠ |
| ٢- ندوة بالتعاون مع IDI لدعم قدرات الأجهزة في التواصل مع أصحاب المصالح. (يوم ونصف/ ديسمبر ٢٠٢١) | ١,٣,٢ | ✓ | | ٢٤,٥٠٠ |
| ٣- برنامج تدريبي في مجال التخطيط الاستراتيجي على دليل التخطيط الاستراتيجي الصادر من مبادرة تنمية الإنتوساي. (٥ أيام) | ٢,١,٢,٣ | | ✓ | ٢٩,٩٤٠ |
| ٤- لقاء تدريبي حول التقييم الذاتي للنزاهة. (٣ أيام) | ٢,٤,٤ | سنة ٢٠٢١ أو ٢٠٢٢ | | ١٩,٥٦٠ |
| **الإجمـــالي** | | | | **٩٤,٢٦٠** |

وطلبت الأمانة العامة من أعضاء اللجنة المبادرة بالترشح لتحديد المحاور الرئيسية وإعداد الخطط التفصيلية لمواضيع اللقاءات المقترحة (ورش وبرامج تدريبية وندوات)، وقد وافق ممثل الجهاز العراقي مشكورا على إعداد الخطة التفصيلية للّقاء التدريبي حول التقييم الذاتي للنزاهة.

**وبخصوص بقية المواضيع الأخرى أوصت اللجنة بفسح المجال لأعضائها للتشاور مع الإدارة العليا بأجهزتهم ومراسلة الأمانة العامة متى رغبت أجهزتهم في إعداد الخطط التفصيلية للمواضيع المتبقية. وفيما يتعلق بخطة اللجنة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ والخطة التشغيلية لسنة ٢٠٢٠ (مرفق٨) أوصت اللجنة بإعادة ترتيب الأولويات حسب ما تقتضيه الظروف والحاجة.**

## البند السادس عشر:متابعة تعديل اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة

اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة العربية في اجتماعها الثالث عشر النظام الأساسي للمنظمة في صيغته الجديدة. وتستدعي هذه الوضعية تعديل اللائحة التنظيمية للّجنة لتتواءم مع المقتضيات الجديدة.

واقترح على اللجنة في اجتماعها الخامس عشر دراسة فصول لائحتها التنظيمية وإدخال التعديلات التي تراها مناسبة لتتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة قصد عرضها على أنظار المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لاعتمادها.

وأوكلت اللجنة في نفس الاجتماع إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بدراسة اللائحة التنظيمية واقتراح التعديلات التي سيتم إدخالها على اللائحة وموافاة الأجهزة الأعضاء بها في موعد أقصاه ٢٠ فبراير ٢٠٢٠ حتى يتسنى رفعها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

وقد عرضت الأمانة العامة على اللجنة التعديلات المقترحة لإبداء الرأي حولها.

**وبعد النقاش أوصت اللجنة بمنح مهلة إلى يوم الأحد ١ نوفمبر ٢٠٢٠ لأعضاء اللجنة لموافاة الأمانة العامة عبر البريد الإلكتروني بموقفهم من التعديلات المعروضة وبمقترحات التعديل التي يرونها والاتفاق حول الصيغة النهائية للائحة التنظيمية قبل موعد الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي.**

## البند السابع عشر: عرض نتائج فريق مهمة تقييم مهنية المنظمة (تذكير)

صادق المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعه ٥٦ على القرار عدد ٢٠١٨/٢٤٩ والمدرج بالنقطة ١١ بتنفيذ مهمة لتقييم مهنية المنظمة وفق "إطار الإنتوساي للمهنية الإقليمية" الذي اعتمدته لجنة بناء القدرات للإنتوساي وذلك في أكتوبر ٢٠١٦ . وقد شكل فريق يضم أربعة خبراء من الأجهزة الأعضاء من المنظمة لتنفيذ هذه المهمة. وقد أعد الفريق المكلف تقريرا تضمن نتائج أعماله التي تعلقت في جانب منها نشاط لجنة تنمية القدرات المؤسسة.

وقد سبق للّجنة أن درست في اجتماعها ١٥ الملاحظات الواردة بالتقرير وأعدّت تعقيبا في شأنها، وأوصت بعرضه على المجلس التنفيذي.

**أكّدت اللجنة على توصيتها باعتماد تعقيبها على الملاحظات التي تخصّ لجنة تنمية القدرات المؤسسية والوارد بتقرير تقييم مهنية المنظمة وعرضه على المجلس التنفيذي.مع تحديث الرد على التقرير بمستجدات مشروع إنشاء وتطوير قاعدة بيانات مجالات تنمية القدرات المؤسسية.**

## البند الثامن عشر: ضبط القائمة الاسمية النهائية لتشكيل الفريق الإقليمي لضمان الجودة

اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم ٢٠١٩/٢٨٠، التوصية التي تقدمت بها لجنة تنمية القدرات المؤسسية المتعلقة بالمعايير والشروط التي سيتم إتباعها لاختيار فريق مراجعة ضمان الجودة الإقليمي وهي أن يكون لدى أعضاء الفريق:

- خبرة في مجال ضمان الجودة.
- خبرة في أعمال التدقيق لا تقل عن ١٠ سنوات.
- مباشرة مهام رئيس فريق رقابي بجهازهم لعدد من المهام الرقابية لا تقل عن خمس مهمات.

وبعد التثبت من استيفاء المترشحين للشروط المطلوبة تبيّن استجابة ٣ مشاركين للشروط وهم السادة الآتي ذكرهم:

الأستاذ/ الصديق محمد علي إبراهيم

الأستاذ/ محمد راضي محمد الدغامين

الأستاذ/ أحمد علي محمد أحمد من مصر

**وعلى ضوء ذلك اعتمدت اللّجنة نتائج الترشحات وأوصت بتشكيل فريق إقليمي لضمان الجودة يتكوّن من ٣ أعضاء وهم السادة الصديق محمد علي إبراهيم ومحمد راضي محمد الدغامين وأحمد علي محمد أحمد.**

## البند التاسع عشر: إبداء الرأي حول الدليل المحاسبي للمنظمة

في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠١٩/٢٦٨ والمتعلق بإعداد نسخة معدلة من النظام المحاسبي ولمزيد تطوير النظام المالي للمنظمة وفقا للمادة ٣٠ من نظامها الأساسي، قامت الأمانة العامة بإعداد النظام المحاسبي الخاص بالمنظمة العربية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتولّت تعميمه على جميع الأجهزة الأعضاء لإبداء رأيها ومقترحاتها.

وبعد إدراج معظم مقترحات التعديل الواردة عليها عرضت الأمانة العامة الدليل المحاسبي على اللّجنة للإطلاع وإبداء الرأي.

**وبعد التداول والنقاش حول استخدام بعض المصطلحات ومفاهيمها وحول عدد من المعايير المضمّنة بالدليل رأت اللجنة أنّ الأمر يخصّ لجنة المعايير الرقابية والمهنية وأوصت بترحيل مسألة النظر في الدليل وإبداء الرأي حوله إليها.**

## البند العشرون: النظر في مذكرة مفاهيم تقرير أداء الأجهزة

في إطار تنفيذ اتفاقيّة التعاون الموقّعة بين المنظّمة العربيّة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظّمة الإفريقيّة للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزيّة (الأفروساي-إي)، يتمّ الإعداد لإصدار تقريرٍ إقليمي لقيس أداء الأجهزة الأعضاء، يقدم معلومات من منظور مؤسّسي للأجهزة على مستوى التطور ومستوى رقابة القطاع العام في المنطقة.

ويهدف إعداد الأرابوساي لتقرير إقليمي لتقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة بالمنطقة العربيّة استنادا إلى إطار قيس الأداء (SAI-PMF) إلى تحقيق النتائج التالية:

- تحديد نقاط القوة والضعف داخل هذه الأجهزة وتسليط الضوء على أهميّة قياس الأداء من حيث جعل الأجهزة أمثلة يحتذى بها في الشفافية والمساءلة،

- رفع التقارير عن أداء الإدارة وآليات الحوكمة.
- تركيز مجموعة عمل على صعيد إقليمي تتركّب من خبراء ينتمون إلى الأجهزة العربيّة لإعداد تقرير جهويّ دوريّ حول تقييم أداء الأجهزة العربيّة استنادا إلى إطار (SAI-PMF)،
- تقييم ومعالجة احتياجات الأجهزة وتحديد المسائل/التحديات التي تواجهها ويمكن للمنظّمة العربيّة مساندتها فيها ومناصرتها.
- دعم التواجد العربي على صعيد الإنتوساي من خلال الترويج للخبراء العرب في مجال قيس الأداء.

وقد عرضت الأمانة العامة على اللجنة مذكرة مفاهيم (مرفق٩) وبرنامج زمني لتنفيذ هذا المشروع.

**وبعد أن اطّلعت اللّجنة وتدارست مذكرة المفاهيم والبرنامج الزمني المقترحين من قبل الأمانة العامة والمتعلقين بتنفيذ هذا المشروع، وأوصت بتغيير عبارة "الجهوي" أينما وردت بالوثيقتين وتعويضها بعبارة "الإقليمي"، وافقت اللجنة على مذكرة المفاهيم والبرنامج الزمني المعروضين عليها وأوصت باتخاذ الإجراءات الضرورية للبدء في تنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن.**

## البند الواحد والعشرون: انتخاب نائب لرئيس اللجنة (تذكير)

نصت الفقرة ـ ١ ـ من المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة على أن "تنتخب اللجنة نائبا للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. كما نصت المادة العاشرة من نفس اللائحة على أن تتخذ اللجنة قراراتها وتصدر مقترحاتها وتوصياتها بأغلبية أعضائها الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي ينتمي إليه الرئيس، كما يكون التصويت علنيا ما عدا في حالة انتخاب الرئيس ونائبه.

وتبعا لذلك عمّمت الأمانة العامة خطابا على الأجهزة الأعضاء باللجنة عدا الجهاز الذي يضطلع برئاستها وطلبت إليها إفادتها بما إذا كانت ترغب في الترشح لهذه المهمة حتى يتسنى للأمانة العامة عرض الترشحات على اللجنة في اجتماعها الخامس عشر المنعقد بمسقط ـ سلطنة عمان- خلال الفترة من ٩ إلى ٢٠٢٠/٢/١٢. وقد أبدى الجهازين العضوين في كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية عن رغبتهما في الترشح لهذه المهمة.

**وحيث تمّ خلال الاجتماع ١٥ للجنة تنمية القدرات المؤسّسية إجراء انتخاب بالتصويت السري كانت نتيجته لصالح ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالجمهورية العراقية ليكون نائب رئيس اللجنة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، توصي اللّجنة باعتماد المجلس التنفيذي لهذه النتيجة.**

**البند الثاني والعشرون : ما يستجد من أعمال (عرض مدير البرامج بمبادرة تنمية الانتوساي)**

بيّن السيد عبد الحكيم بن الأزرق ممثل مبادرة تنمية الإنتوساي في مداخلته أن المبادرة قد أدخلت تعديلات على برنامج عملها إثر انتشار كوفيد - ١٩، من ذلك أنها أحدثت مبادرتين جديدتين لهما علاقة بالجائحة. تخص المبادرة الأولى الرقابة على هدف التنمية المستدامة (رقم ٣.د) وهي رقابة تهدف إلى المساهمة في أنظمة الصحة العامة الوطنية المرنة والقوية. وستشارك في هذه المبادرة ١٠ أجهزة من الأرابوساي. وتخص المبادرة الثانية الرقابة على استخدام التمويل الطارئ لكوفيد- ١٩. وسيتم قريبا دعوة الأجهزة للمشاركة فيها. كما نشرت المبادرة عدة أوراق بحثية حول تعامل الأجهزة مع الوضع الجديد الذي فرضه الوباء وهي منشورة بموقع المبادرة باللغة العربية.

كما استعرض السيد عبد الحكيم بن الأزرق ما تمّ إنجازه في تنفيذ مبادرات التعاون الحالية بين الآي دي آي والمنظمة العربية كما أطلع الحضور على بعض المبادرات الجديدة التي سيتم إطلاقها سنة ٢٠٢١ ومنها إدارة المخاطر والأزمات وأيضا تنظيم ندوات رفيعة المستوى لفائدة قادة الأجهزة.

من جهة أخرى أطلع السيد عبد الحكيم بن الأزرق اللجنة عن الدعوة لتقديم مقترحات التمويل (الصنف الثاني) وعن آلية المناصرة السريعة للأجهزة عند مواجهة مخاطر الحدّ من الإستقلالية.

**أثنت اللجنة على العرض الذي تفضل بتقديمه السيد عبد الحكيم بالأزرق ممثل مبادرة تنمية الإنتوساي وأوصت بإرفاقه بمحضر اجتماع اللجنة (مرفق ١٠).**

**البند الثالث والعشرون: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة**

يتمّ تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للّجنة لاحقا بعد التشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة.

| رئيس اللجنة | مقرر اللجنة |
| --- | --- |
| ناصر بن محمد الحوسني | فيصل ماني |